

PROVISIONAL

A/44/PV.1  
25 September 1989

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الأولى

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

(الارجنتين)	السيد فاسكين (الرئيس المؤقت)	: <u>الرئيس</u>
(نيجيريا)	السيد غاربا (الرئيس)	: <u>شم</u>

- افتتاح الرئيس المؤقت ، رئيس وفد الأرجنتين ، للدورة الرابعة والأربعين
- دقيقة صمت للصلاة أو التأمل
- جدول الانصبه المقررة لقسمه نغقات الامم المتحدة (A/44/535)
- وشائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الرابعة والأربعين
- إنتخاب رئيس الجمعية العامة
- خطاب السيد يوسف غاربا ، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح الرئيس المؤقت ، رئيس وفد الأرجنتين ، للدورة الرابعة والأربعين

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعلن افتتاح الدورة

الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقتدقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل أن أدعو الممثلين

الى التزام الصمت دقيقة واحدة للصلاة أو التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي ، أقترح ونحن نفعل ذلك أن نحتفل أيضا ، في هذا الثلاثاء الثالث من أيلول/سبتمبر ، باليوم الدولي للسلام الذي أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٣٦ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ تكريسه للاحتفال بالمُثل العليا للسلام داخل جميع الأمم والشعوب وفيما بينها على حد سواء ، ولتعزيز تلك المُثل .

إن اليوم الدولي للسلام يوجد فرصة فريدة لتقييم حالة الأمور - وهو وقت لتأمل أوجه نجاح الماضي وخيبات الأمل خلاله وللتركيز بوضوح على التحديات التي تنتظرنا . وإذ نفتتح الدورة الرابعة والأربعين يتخذ الممثل الأعلى للسلام ببطء شكلا وتعريفا محددين بالنسبة للكثير من الناس في العالم . لذلك يتعين علينا في هذا اليوم الهام أن نكرس أنفسنا لكفالة أن يتحول أمل السلام الى حقيقة وللعمل معا في مساننا المشترك لتحقيق السلام والأمن للبشرية قاطبة .

والآن أدعو الممثلين الى الوقوف والتزام دقيقة صمت للصلاة أو التأمل .

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل .

البند ١٢١ من جدول الاعمال المؤقتجدول الانصبة المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (A/44/535)

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أنتقل إلى البند التالي من جدول أعمالنا ، أود ، وفقاً لما استقر عليه العمل ، أن أستعرض انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/44/535 ، التي تتضمن رسالة موجهة إلى الأمين العام يحيط فيها الجمعية العامة علماً بأن أربع دول أعضاء متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة وذلك في إطار ما تنص عليه المادة ١٩ من الميثاق .

وأود أن أذكر الوفود بأنه طبقاً للمادة ١٩ من الميثاق

"لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علماً بهذه المعلومة على النحو

الواجب ؟

تقرر ذلك .

البند ٣ من جدول الاعمال المؤقتوشائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الرابعة والأربعين(١) تعيين أعضاء لجنة وشائق التفويض

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنص المادة ٢٨ من

النظام الداخلي على أن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة ، بناء على اقتراح

الرئيس ، لجنة لوشائق التفويض مؤلفة من تسعة أعضاء

وبناء على ذلك ، يقترح أن تتألف لجنة وشائق التفويض للدورة الرابعة

والأربعين من الدول الأعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

استراليا ، انتيغوا وبربودا ، زائير ، الصين ، الغلبين ، كولومبيا ، ملاوي ،  
الولايات المتحدة الامريكية .

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عينت بمقتضى ذلك أعضاء في لجنة  
وشائق التفويض ؟

تقرر ذلك .

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لعل أعضاء الجمعية

العامة يذكرون أن الجمعية العامة قررت بمقتضى مقررها ٤٦٢/٤٢ بتاريخ ١١ تموز/يوليه  
١٩٨٩ أن تعقد دورة استثنائية خاصة بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب  
الافريقي في الفترة من ١٢ الى ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ونظرا الى أن هذه  
الدورة الاستثنائية ستعقد في غضون الفترة المتوخاة للدورة العادية الرابعة  
والاربعين ، وحتى يتسنى للدورة الاستثنائية للجمعية العامة استعمال الوقت المحدود  
المتاح لها للنظر في المسألة الاساسية المعروضة عليها ، اقترح تفويض لجنة وشائق  
التفويض أن تبحث وتعد تقريرا عن وشائق التفويض المقدمة الى الممثلين ليس بالنسبة  
للدورة العادية الرابعة والاربعين فحسب ولكن أيضا ، وعلى قدر الامكان ، بالنسبة  
لوشائق التفويض المقدمة الى الممثلين عن الدورة الاستثنائية الخاصة بالفصل العنصري  
وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تفويض لجنة وشائق التفويض في  
أن تعمل على هذا النحو ؟

تقرر ذلك .

البند ٤ من جدول الاعمال المؤقت

إنتخاب رئيس الجمعية العامة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والان ادعو أعضاء

الجمعية العامة الى انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين .

وأود أن أذكر بأنه وفقا للفقرة رقم ١ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٨/٢٣ ، ينبغي أن ينتخب رئيس الجمعية العامة للدورة الرابعة والأربعين من إحدى الدول الأفريقية .

وفي هذا الصدد ، أبلغني رئيس مجموعة الدول الأفريقية أن المجموعة أقرت ترشيح سعادة اللواء يوسف نانغين غاربا ، ممثل نيجيريا ، لرئاسة الجمعية العامة . ولهذا أعلن ، آخذا أحكام الفقرة ١٦ من المرفق السادس للنظام الداخلي في الاعتبار ، انتخاب سعادة اللواء يوسف نانغين غاربا ممثل نيجيريا رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين بالتزكية .

وأتقدم بخالص التهاني الى سعادة اللواء يوسف نانغين غاربا ، وأدعوه الى تولي الرئاسة .

أطلب من رئيس المراسم أن يصطحب الرئيس الى المنصة .

شغل السيد غاربا مقعد الرئاسة .

خطاب السيد يوسف غاربا ، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن انتخابي الاجماعي لشغل هذا

المنصب الرفيع ينبغي أن يعد تعبيراً ملموساً عن ثقة أعضاء هذه المنظمة بقدراتي وتصميمي القاطع على أداء واجباتي على نحو كامل بوصفي رئيساً للجمعية العامة . وهذه مسؤولية جسيمة لا يمكن قبولها إلا بشيء من التواضع وقدر كبير من الشجاعة . ويمثل انتخابي أيضاً ارادة قوية لدى الدول الاعضاء الافريقية التي وجدت ، رغم خيارات صعبة وخلافات ، أساساً لتوافق الآراء . ويستحق قرارها تقديري الخاص والتزامي بأن أكون إبناً يستحق الانتساب الى افريقيا .

ويعد انتخابي أيضاً تحية من جانب كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة لبلادي ، جمهورية نيجيريا الاتحادية ، لالتزامها المستمر والثابت بمبادئ تعددية الاطراف ، وتأييدها للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاقنا ، وسعيها الدائم من أجل السلم والامن الدوليين واسهامها في تحقيقهما .

ويتطلب قبولي لهذا الشرف العظيم أن أقدم تعهدات باسم كل واحد منكم : تعهدات بأن تعاونكم ومساعدتكم سيتحققان ، وبأن حماسكم ودعمكم سيكونان مستمرين وبأن خبرتكم وبصيرتكم الشاقبة ، اللتين أتاحتان لي دائماً في الماضي ، مستمرا في ارشادي حتى نضمن لهذه الدورة أن تسهم على نحو ملموس وبنّاء في حسم المشكلات المعقدة التي تحدق بعالمنا . وانني واثق من أن هذه الدورة ستستفيد بصفة خاصة من اسهامات نواب رئيس الجمعية ورؤساء اللجان الرئيسية ، وأميننا العام الموقر وفريق الامانة العامة .

وبالقطع ، استفادت الدورة الثالثة والاربعون استفادة كبيرة من الحنكة السياسية الماهرة لسلفي الموقر ، السيد دانتي كاجوتو ، وزير الخارجية السابق لجمهورية الأرجنتين . وأقدم له ، بإذنكم ، تقديرنا وإعجابنا العميقين . ولا بد لنا أيضاً أن نرحب بحرارة بالسفير رونالد سبيرس ، وكيل الامين العام الجديد لشؤون الجمعية العامة والشؤون السياسية . ولا يساورني أي شك في أنه ، شأنه شأن سلفه ، السفير جوزيف ريد ، سيخدم هذه الجمعية بمهارة رائعة وبفعالية .

وإذ نحتفل بافتتاح الدورة الرابعة والأربعين ، نعرب التغييرات الكبرى التي تجرى في عالمنا ، وهي التغييرات الناجمة عن التحسن التدريجي في العلاقات بين الدولتين العظميين . وبينما نجد أن نطاق وحجم هذه الظروف المتغيرة لم يتجسدا بعد ، فإننا نشهد تغيرات ملموسة في التصورات والمواقف والسياسات وما يترتب عليها من آثار إيجابية في تنظيم العلاقات الدولية . وبينما كان يوجد حتى الآن مناخ من الخوف والشك المتبادل ، يبرز الآن مناخ من الثقة ، وبينما كان يوجد حتى الآن عمل منفرد في السعي وراء مصالح وطنية ضيقة ، تبدو الآن احتمالات حقيقية لنهج متضافر لمصالح السلم الإقليمي والعالمي . ولا يوجد مجال هنا للرضا عن الذات . وحتى يمكن التحقق مقصد من أهم مقاصد ميثاقنا ، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين ، وحتى يمكن انقاذ البشرية من ويلات الحرب ، من الضروري تعزيز تحسين الحالة الدولية والابقاء عليه .

ويجب أن يمدّ هذا التصميم المتنامي من جانب الدولتين العظميين على وضع حلول مشتركة للمشكلات المستعصية على الحل حتى الآن إلى كل جوانب شواغلنا وجهودنا الجماعية . وإذا كان للتصورات القديمة والمواقف الجامدة أن تخلي السبيل أمام الواقع الناشئ ، وإذا كان للمُثل السامية الواردة في ميثاقنا أن تتحقق ، فإنه مما يتسم بأقصى قدر من الإلحاح أن نعطي السلم فرصة . وفي كلمات مارتن لوشر كينغ الخالدة "لا يكفي أن نقول إلا ينبغي أن نشن الحرب" . إن من الضروري أن نحب السلم وأن نضحي من أجله . ولا ينبغي أن نركز على استئصال الحرب فحسب ، بل على تأكيد السلم أيضا . لا بد أن نرى أن السلم يمثل موسيقى أجمل ، لحنا كونيا أفضل كثيرا من نواز الحروب" .

إن النهوض بالسلم والأمن العالميين ، ذلك الهدف الذي نعلن جماعيا وفرديا أننا ملتزمون به ، تعرضه للخطر الحياة المستمرة لاسلحة التدمير الشامل وتكديسها ؛ وذلك الهدف لا يتفق حقا مع هذه الحياة وهذا التكديس . ولهذا السبب ، نرحب أشد الترحيب بالتقدم الذي تحقق مؤخرا تجاه الحد من الأسلحة ونزع السلاح من جانب الدولتين العظميين والحلفين اللذين تقودانهما .

إن إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة) وتنفيذها المطرد من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد وفرا قوة دفع لمزيد من المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية والتقليدية . إن معاهدة القوات النووية المتوسطة بالغة الأهمية تاريخيا ، لأنها أدت ، لأول مرة في تاريخ مفاوضات التسلح إلى القضاء الفعلي على فئة كاملة من الأسلحة النووية . بيد أن ذلك ليس سوى نقطة البداية .



يجب علينا أن نحث الدولتين العظميين على إحراز مزيد من التقدم الأسرع فسي مجال تخفيض الأسلحة الفتاكة ذات التدمير الشامل التي لا تزال مكدسة في ترساناتهما المتخمة وفي مجال القضاء التدريجي على هذه الأسلحة . ومن الخطوات الايجابية الأولى تنفيذ اعلانها أنهما ستخفضان بنسبة ٥٠ في المائة الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة حاليا في حيازتهما . كما يجب عليهما أن تضا وتعتهدا بسرعة تدابير لبناء الثقة كفض حظر مؤقت على التجارب النووية بكل أنواعها . ولا بد من إبرام الاتفاقات وتنفيذها لجعل عالمنا آمنا من التهديد بحدوث انفجار نووي . كما يجب على الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تتخلى عن خيار المبادأة باستعمال هذه الأسلحة .

ومن المشير للارتياح أن نلحظ الاقتراحات التي قدمت مؤخرا فيما يتصل بخفض الأسلحة التقليدية وبخاصة في أوروبا . إن التهديد الذي تمثله الأسلحة الكيميائية حقيقي أيضا الى حد مخيف ويتطلب دعوة موحدة إلى القضاء الكامل على هذه الأسلحة . ومن الحتمي أن تخفض تخفيضا كبيرا الكميات الكبيرة من الموارد التي تتركس حاليا لحيازة هذه الأسلحة في أجزاء أخرى من العالم وأن يعاد توجيهها . وعلى أقل تقدير ، يجب أن تكون إعادة تخصيص الموارد التي تتوفر من خفض ميزانيات التسلح لتحسين أحوال الجماهير ، وبخاصة في البلدان النامية هدفا جزئيا لنزاع السلاح العام والكامل . إن دور الأمم المتحدة في توخي وتحقيق الهدف الأساسي وهو هدف نزع السلاح ، يجب ألا نقلل من أهميته وألا نتخلى عنه . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بالافكار النيرة المفيدة التي قدمها أميننا العام بشأن هذا الموضوع في تقريره عن عمل المنظمة في الشهور الـ ١٢ الماضية .

إن التحسن في الحالة الدولية الناجم عن تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين كان له أثره المباشر على الصعيد الاقليمي : لقد كانت بعض هذه التطورات حاسمة وحيوية في البحث عن حلول لصراعات كان يستعصى حلها حتى الآن . ولم تتسم بعض صراعات أخرى بهذه السمة الإيجابية . هذه الظروف المتغيرة قد شجعت التكهّن في بعض

الأوساط حول انبثاق عهد من السلام العالمي ؛ ومن المفهوم أنه ما زال من الممكن تبين الحذر والقدر الأقل بكثير من التفاؤل في أوساط أخرى . ففي أفغانستان وأمريكا الوسطى وقبرص والخليج الفارسي والمحراء الغربية ، شجع التقارب بين الدولتين العظميين وما ترتب عليه من تخفيف حدة التوترات ، منظماتنا ومكناها من أن تخدم قضية السلام بدرجات متفاوتة من النجاح .

إن عملية إنهاء الاستعمار الجارية حاليا في ناميبيا شاهد على المكاسب التي يمكن وينبغي تحقيقها عندما تتأزر الدول الكبرى لصالح البشرية . ولا شك في أن التطورات الهامة الأخرى كانت حاسمة في تنفيذ خطة التسوية في ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك ، على الرغم من غبظتنا بقرب بزوغ ناميبيا باعتبارها دولة ذات سيادة واحتمال قبولها بوصفها الدولة العضو ال ١٦٠ في منظماتنا ، لا يمكن أن نرضى عن الذات حتى يتحقق هدفنا النهائي . ومجلس الأمن ، بمفته الوصي على السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق منظماتنا يجب أن يتصرف بوحدة الهدف لكي يضمن حصول الأمين العام وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال على الدعم المطلوب للاضطلاع بالولاية المنوطة بهما . إن الانتخابات التي ينظر إليها باعتبارها خطوة هامة في انتقال ناميبيا إلى الاستقلال يجب أن تكون حرة وعادلة على نحو جلي . ولا بد لهذه الجمعية أن تستمر في عكس الرغبة الجماعية للإنسانية في إنهاء عهد الاستعمار الذي كان ينبغي أن ينتهي منذ أمد بعيد .

ومن المؤسف أن التعاون الوثيق الذي أسهم في البحث عن حلول دائمة لبعض النزاعات الإقليمية لم يكن شاملا في نطاقه . ففي جنوب افريقيا ، هناك الكثير من البلاغة الخطابية ولكن الشاهد الوحيد على التغيير كان في أوجه الفصل العنصري وليس في سياساته . إن القيادة الجديدة التي نشأت نتيجة الانتخابات التي جرت مؤخرا يجب أن تستفيد من المناخ الحالي للقضاء على الفصل العنصري وهو نظام بغيض وصفته هذه الجمعية الموقرة عن وجه حق بأنه جريمة ضد الإنسانية وتهديد للسلم والأمن الدوليين . إن الدورة الاستثنائية التي تزمع الجمعية العامة عقدها في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام يجب أن توفر قوة دفع لترجمة سخطنا الجماعي ضد الفصل العنصري إلى عمل ايجابي .

لا يزال الصراع الدائر في الشرق الأوسط مصدر قلق عميق لدى منظماتنا . وإلى أن تحل القضية الفلسطينية التي هي لب الأزمة حلا نهائيا ستظل كل الجهود الرامية إلى إيجاد حل جهودا لا طائل وراءها . ويجب علينا ألا نشعر باليأس وألا نتخلى عن تلمس الحل الدائم . فالأزمة القائمة في الشرق الأوسط ، تتيح فرصة أمام الدبلوماسية الخلاقة والعمل المتضامن من جانب كل الأطراف المعنية . وأحد النهج الخلاقة يقترح عقد مؤتمر دولي للبحث عن حل شامل تمثل فيه كل الأطراف ، بما فيها فلسطين . لا بد من الاعتراف بحقوق جميع الشعوب في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ، ولا بد من احترام هذه الحقوق . إن أنصاف التدابير والمسكنات التي تخدم المصالح الذاتية أو القوة لا يمكنها ولن يمكنها أن تحل القضية الفلسطينية بصورة نهائية . ويجب أن تكون منظماتنا على استعداد دائم للقيام بالدور المتوقع منها في حل هذا الصراع الدموي .

إن السلم والأمن اللذين حددهما ميثاق هذه المنظمة باعتبارهما من غاياتها الأساسية قد حرم منهما شعب لبنان الذي تستأهل آلامه تعاطفنا واهتمامنا الجماعيين . ويجب علينا أن نشجب المذبحة الجارية في لبنان وأن نناشد قادته من جديد وقف هذا الاقتتال بين الأخوة . ولا بد أن يتلمس مجلس الأمن وأميننا العام مبادرات جديدة ، في عمل وثيق مع حكومات المنطقة لإيجاد حل للحرب الأهلية في لبنان .

إن فرص صنع السلاح تبدو أكبر في نفس اللحظة التي تصبح الحاجة فيها أكثر الحاحا . ففي أنغولا واثيوبيا وموزامبيق وبنما وسري لانكا والسودان توجد حالات لا تتماشى مع السلام . وهذه الحالات لا بد من وضع حد نهائي لها حتى يتمكن مواطنو هذه المجتمعات من الانخراط في مساعيهم اليومية في مناخ آمن وخال من العنف . إن السلام حيوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا العالمي .

لم يقترن التقدم في الميدان السياسي بتحسن مماثل في مجال التعاون الاقتصادي الدولي . فالأغلبية الكبرى من البلدان النامية لا تزال تعاني من الترددي في الساحة الاقتصادية نتيجة للظروف الاقتصادية المعاكسة .

ومن القضايا المعاصرة الهامة التي تقلقنا قلقا بالغاً أزمة الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية . وحتى الآونة الأخيرة ، كان من المألوف في بعض الدوائر أن تصور أزمة الديون على أنها مشكلة تقنية . بيد أن هناك الآن اعترافاً واسع النطاق بأن لازمة الديون الخارجية آشارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أيضاً . هذا الاعتراف قد جاء متأخراً ، ولكنه مع ذلك اعتراف مرحب به ويستأهل التحليل الدقيق .

ومما هو مرحب به بالمثل الاتجاه في السياسة الدولية الى خفض الديون كعنصر أساسي من عناصر إدارة أزمة الدين الخارجي . وحتى تنجح هذه السياسة الجديدة ، وحتى يمكن الشعور بأثرها على نطاق واسع ، سيكون من المطلوب إحداث زيادة كبيرة في الموارد المالية المتصورة حالياً لخفض الديون . والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المانحة الرئيسية - وبخاصة تلك التي لديها فوائض تجارية - هي أفضل المرشحين لتوفير الموارد الإضافية المطلوبة لهذا الغرض .

لقد أحدثت التدفقات الصافية الكبيرة لرأس المال إلى البلدان المتقدمة النمو - وهي نتيجة المدفوعات الهائلة لخدمة الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري - شلا حادا في عملية التنمية في الاغلبية العظمى من البلدان النامية . وكانت بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا أكثر هذه البلدان تأثرا ، مما جعل الجهود الدولية المبذولة لدعم استئناك وإنعاش النمو والتنمية في افريقيا وفي البلدان الاخرى ذات الاوضاع المشابهة في حاجة إلى التعزيز .

إن فقدان قوة الدفع الانمائي لا تتضح في تعاسة الاداء الاقتصادي في البلدان النامية فحسب ، بل تتجلى أيضا في التوترات الاجتماعية الملتهبة وأعمال الشغب وعدم الاستقرار السياسي في أكثر تلك البلدان توترا . وهذا لابد أن يشكل مصدر قلق عميق ، وأن يكون أساسا للعمل العاجل .

ينبغي أن توفر دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبإعادة تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية على وجه الخصوص الفرصة الممتازة التي يسعى إليها المجتمع الدولي لمعالجة الخسائر الإنمائية التي خلفها هذا العقد . وآمل أن توفر هذه الدورة الاستثنائية أيضا قوة دفع سياسية جديدة للتعاون الإنمائي ، عن طريق صياغة مقترحات محددة ، حيث أن نتائجها قد تكون بمثابة مدخلات مفيدة للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، التي لابد أن تكون إطارا ، وإطارا هاما ، لتحديد الالتزامات وترجمتها إلى سياسات وبرامج لتعزيز التنمية في العقد المقبل .

إن السلام لن يكون راسخا إلا إذا كان قائما على العدل الاقتصادي ومقترنا به . فالفقر والجوع واشكال الحرمان الاقتصادي الاخرى التي لا تزال سائدة في كثير من البلدان النامية تمثل تهديدا للأمن الدولي ، شأنها شأن بؤر الصراعات الاقليمية المتناشرة في شتى أنحاء العالم . والسلام والأمن الدوليان اللذان نسمى جاهدين إلى تعزيزهما يتعرضان للخطر بسبب عدم إحراز تقدم في الميدان الاقتصادي .

إن الحاجة الماسة الى القيام بعمل دولي في ميادين معينة اصحت الآن من الامور المعترف بها والمقبولة على نطاق واسع . وإدراك حقيقة أن المشاكل البيئية - ولاسيما الامطار الحمضية والتصحر وتآكل طبقة الأوزون وأثر الدفيئة ونقل النفايات السامة والتخلص منها عبر الحدود - أصبحت تتجاوز الحدود الوطنية وتشكل أخطارا شديدة على العامة وعلى عالمنا ، يحتم علينا أن نتوقف عندها وأن نفكر فيها .

إن الجهود التعاونية الدولية المبدولة حاليا بشأن القضايا البيئية مازالت في حاجة إلى تعزيز ، وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة المقترح عقده في ١٩٩٢ فرصة تأتي في حينها لتحقيق ذلك . إلا أن الاهتمام المشترك بالتعاون في مجال البيئة ينبغي أن يمتد إلى العمل التعاوني الدولي في ميادين أخرى وأن يلهمه ، حتى تتمكن البلدان النامية ، في سياق استئناف التنمية والنمو ، من متابعة سياسات سليمة وقابلة للاستمرار من الناحية البيئية .

والعمل الدولي المتضافر مطلوب أيضا على نحو عاجل لمعالجة عدد من المشاكل الاجتماعية التي تتفاقم على نحو سريع . إن الخط الرفيع الفاصل بين الحرب والسلام ، وبين الأمن والغوض المدنية يتعرض لمزيد من التمزق بسبب تصاعد الكوارث والازمات وانتشارها عبر الحدود . من بين هذه المشاكل أصبح الاتجار العالمي بالمخدرات الذي وصلت أبعاده إلى حد الوباء ، يشكل الآن خطرا مميتا يتهدد هياكل المجتمعات بل والحكومات وأداءها السليم ، وتترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لعالمنا . لهذا فإن الكارتلات الوطنية والدولية التي تقود عملية الاتجار العالمي بالمخدرات لابد من مكافحتها ، ولابد بالتأكيد من احتوائها .

إن أهمية هذه القضية تستلزم التكثيف السريع لآليات التنسيق الدولية ومد نطاق عملها . وإنني أحث جميع الحكومات الممثلة هنا على النظر في امكانية التصديق الفوري على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . ولابد أن نعمل جميعا من أجل إعادة تصميم وتعزيز برامج الأمم المتحدة وصكوكها في مجال المخدرات ، ولابد أيضا من البحث عن موارد إضافية والحصول عليها .

أما الإرهاب الدولي وأخذ الرهائن فما زالا يعرضان الأمن الفردي والجماعي للخطر . فلم تعد لاية دولة أو أي فرد حصانة ضد هذه الآفة المعاصرة . ولم يعد بوسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي أمام هذه القضية الدولية الملحة . في الأشهر القليلة الماضية فقد مجتمع الأمم المتحدة اثنين من أعضائه العاملين : السيد بيرفت كارلسون مفوض الأمم المتحدة السابق لناميبيا ، واللغتنانت كولونيل ويليام هيفينز ، أحد أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وكلاهما راح ضحية أعمال إرهابية . وإنه لمن المفارقات ، بل ومن المفجع والمخزي ، أن يسقط موظفو وممثلو منظماتنا المكرسة للسلام ضحايا العنف والارهاب .

لقد تأسست الأمم المتحدة على المثل العليا القائمة على التضامن الانساني والعمل التعاوني . ومما يثلج الصدر انه على الرغم من اختلاف الآراء حول بعض الجوانب الهامة ، يمكن ملاحظة تقارب وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بالتمتع بحقوق الانسان . إن الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه المسألة تتجلى في الأحكام ذات الصلة من ميثاقنا ، وفي اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٩٤٨ ، بعد ثلاث سنوات فقط من إنشاء هذه المنظمة . وحقوق الانسان تضم طائفة عريضة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية . والخيط الذي يربط التمتع بجميع حقوق الانسان هو أن هذه الحقوق تعمل بشكل ثابت على تحسين نوعية الحياة في الوقت الذي تعزز فيه كرامة المواطن الفرد . إن التخلص من الجوع والمجاعة والفقر والتشرد ومجموعة لا تعد ولا تحصى من الآفات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، يعد مكملاً لعملية التمتع بالحريات السياسية ، ويحسن من نوعية حياتنا اليومية . والواقع أن مكافحة الجوع والمجاعة والفقر ، وهي القضية التي كرس لها عضو الكونغرس الأمريكي ميكي ليلاند حياته ، هي نفس المعركة التي أنهت حياته قبل الأوان .

قبل خمسين عاماً سقط العالم فريسة لفظائع الحرب . أما عصابة الأمم - المنظمة العالمية التي كانت قائمة آنذاك ، فكان ينبغي لها ، رغم جوانب القصور فيها ، أن تكون أكثر فاعلية في تجنب تلك الكارثة . ولكن الدول الكبرى ، بدلا من ذلك ، وضعتها على الهامش وعطلتها تماما واتعاضا بدروس الماضي زودت الأمم المتحدة ، وهي المنظمة التي خلفت عصابة الأمم ، بميثاق لتأمين السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية

الاقتصادية وحماية حقوق الانسان الاساسية وضمانها ، وقد اضلعت الامم المتحدة منذ إنشائها في ١٩٤٥ بدور أساسي في عملية إنهاء الاستعمار ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وتشجيع الفرص المتكافئة للرجال والنساء ، والقيام بدور ريادي في البحث والتطوير بغية كفالة حياة أفضل للجميع .

إن منظماتنا - وإن كانت بعيدة عن الكمال - ظلت دؤوبة وحساسة إلى أقصى حد ، بالنسبة لمشاكل عصرنا المتزايدة التعقيد . ومسؤوليتنا إذن هي أن نكفل عدم وضع منظماتنا على الهامش ، تحت أي ظرف من الظروف ، لدى معالجة هذه المشاكل ، سواء كانت في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الإنساني أو في التنمية الاقتصادية .



لقد عانت منظمتنا أيام القلق والاضطراب ونجت منها ؛ وهي في الواقع تتمتع بمصداقية وشعبية متجددتين . وليس هذا من قبيل المصادفة . فطوال السنوات التسع الماضية ناضل رجل معين نضالا عنيدا في سبيل مبادئ السلم والعدالة السامية من أجل الجميع . هذا الرجل ، الذي تفهم المخاطر التي تقع فيها الأمم ، استخدم بمهارة مجرى الاحداث الجديدة في الشؤون العالمية للحفاظ على هذا الإطار الدولي من أجل تسوية النزاعات العالمية . هذا الرجل وضع بالتفاني وبالصبر والبصيرة الكبيرين ، تنظيم الشؤون الدولية على أساس متحضر من الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات . هذا الرجل ليس سوى الأمين العام ، صاحب السعادة خافيير بيريز دي كويبيار ، الذي ندين له بقدر كبير من الامتنان ، والذي ينبغي لنا أن نقدم له التهناني الخالصة على العمل المنجز بطريقة ممتازة .

واسمحوا لي بأن أنهى بملاحظة شخصية . كنت في الثانية من عمري فقط عندما ولدت منظمتنا . وعندما كنت في الثانية والعشرين ، نقيبا في جيش بلادي ، شاركت في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الهند وباكستان ، حيث ارتديت الخوذة الزرقاء للمرة الاولى . وقد مكنتني تلك العملية بشكل مباشر من تقدير دور الأمم المتحدة السامي في تسوية النزاعات .

وقد دلت تلك العملية أيضا على أنه إذا ما توفرت الظروف ، يمكن للأمم المتحدة أن تحقق النتائج . وبعد ذلك بعشر سنوات ، وبصفتي وزيرا للخارجية ، ومنذ عام ١٩٨٤ بصفتي ممثلا دائما لنيجيريا لدى الأمم المتحدة ، ارتبطت ارتباطا قويا بالمنظمة ، ولذلك فإنني اعتبر نفسي ممثلا لجيل تأثر تأثرا كبيرا بأنشطة الأمم المتحدة . وبذلك الأهداف والمبادئ السامية بالتحديد الراسخة في عقلي ، أتمهد ، بصفتي رئيسا للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، بالعمل باجتهد ، ليس فقط في سبيل انجاح الدورة ، ولكن أيضا لتعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية .

والآن ، ونحن نقترّب من نهاية العقد الاخير من هذا القرن ، فلنجتمع حول الأمم المتحدة بصفتها مركزا للتفاوض بين جميع مساعينا وجهودنا في المجالات السياسية

والاجتماعية والاقتصادية والانسانية . ولنجعل الامم المتحدة منارة. للسلام والامل .  
ولتكن لدينا ، بوصفنا ممثلين مسؤولين لشعوبنا ، رؤيا اوسع نطاقا للسلام العالمي ،  
رؤيا امل وتكافل ، رؤيا يحفظها التزامنا بالوفاء بواجباتنا وبالتمسك بالميثاق .  
فلنتجه من هذه الدورة الرابعة والاربعين ، كل امرأة ، وكل رجل ، وكل أمة ،  
إلى بناء عالم أكثر انسانية ، عالم يبقي على السلم والامن ، عالم تصان فيه كرامة  
كل فرد وتحترم وتكفل .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥